

الحكومة الرشيدة وتنافسية الدول العربية من منظور مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال  
Good Governance and Competitiveness of Arab Countries : The Investment  
Climat And the Business Environment

مكاوي مكي<sup>1</sup> ♦ بيدي عيساوي صورية<sup>2</sup>

<sup>1</sup>جامعة معسكر (الجزائر)، البريد الالكتروني : [mekki.mekkaoui@univ-mascara.dz](mailto:mekki.mekkaoui@univ-mascara.dz)

<sup>2</sup>جامعة معسكر (الجزائر)، البريد الالكتروني : [soria.bidi.aissaoui@univ-mascara.dz](mailto:soria.bidi.aissaoui@univ-mascara.dz)

تاريخ النشر: 2021/07/20

تاريخ القبول: 2021/06/24

تاريخ الاستلام: 2021/05/28

### ملخص

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الحكومة الرشيدة على التحسين من المناخ الاستثماري للدول ومؤشرات بيئة أداء الاعمال في الدول العربية نظرا لحاجتها الماسة لاستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية خدمة لاستراتيجياتها التنموية، حيث قدمت هذه الدول العديد من عوامل الجذب من حوافز ضريبية واقتصادية وإمكانيات طبيعية وبشرية ومع ذلك لا يزال حجم الاستثمارات الواردة اليها ضعيفا مقارنة بباقي دول العالم بسبب بطيء تفعيل الإصلاحات السياسية والاقتصادية وكثرة القيود التنظيمية والإجراءات الإدارية المعيقة.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد، مؤشر أداء الاعمال للدول العربية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### Abstract

This study seeks to measure the impact of good governance on the flow of climat investment and foreign direct investment and doing business index towards arabs countries using some indicators of governance .the results showed that there is a relationship between these variables, these countries have provided many of factors of tax incentives and economic attaction as well as the naturel and humen rressource, but the volume of foreign capital flows is still weak copared to the rest of world due to the implementation of political economic reforms

**Keywords :** good governance, doing business index arabs countries, foreign direct investment.

♦ المؤلف المرسل.

## مقدمة

ان اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح يتطلب الامام بكل ما يتعلق بالمناخ الاستثماري للبلد المضيف لما له من اهمية على نمو المشروع و ربحيته ،لذلك فان صناعة القرارات الاستثمارية تستدعي استقرار الانظمة الادارية والسياسات الاقتصادية للدولة و طبيعة اسواقها و مدى وضوح و ثبات تشريعاتها و قوانينها، كلها تعبر عن الجوانب الاساسية المشكلة لمناخ استثماري ملائم جاذب لأحسن الاستثمارات المحلية و الاجنبية لتوسيع و تنويع الخيارات امام توفر القدر الكافي من التدفقات المالية، لذلك تسعى الدول العربية الى تحسين مناخها الاستثماري من خلال تطوير فعالية المؤشرات الجاذبة للاستثمار في ظل الحوكمة الرشيدة .

### المحور الأول الأسس النظرية للحكم الراشد والمناخ الاستثماري

#### 1. الحوكمة الرشيدة

تهتم الحوكمة الرشيدة بكيفية ممارسة عملية صنع واتخاذ القرار والقيادة بطريقة من شأنها إتاحة الفرصة أمام أصحاب المصلحة الأساسيين للمشاركة الكاملة، وبالرغم من اتساع نطاقه، الا انه ينطوي بصفة عامة على مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. وقد ورد في هذا السياق تعاريف متعددة من اهمها:

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ذو المدلول السياسي ويشير إلى "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم " (Nicolas Meisel , Jacques Ould Aoudia . 2007. P.25).

وأما تعريف البنك الدولي فيميل الى الجانب الاقتصادي ويُعبر عن: "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها" (Fonds International de développement agricole, 1999. P.1).

على هذا الاساس اعطى صندوق النقد الدولي بعدا تقنيا لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحوكمة الرشيدة من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد العامة في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص والعام.

## 1.1. التأسيس النظري لمفهوم المؤسسات

ليس هناك تعريف واحد وشامل اتفق عليه الباحثون والمهتمون بموضوع المؤسسات وهو ما تسبب في تعدد المفاهيم وتنوعها حسب إطار الدراسة من علم الاجتماع إلى علم الاقتصاد، العلم السياسي وغيرها ولكن في العموم فإن هذه المؤسسات تتشكل إما من قواعد رسمية معبر عنها بالقوانين، والمواثيق أو الدساتير الموضوعية من قبل الدولة ومنفذة من قبلها في نفس الوقت، وقيود أخرى غير رسمية تشكلها سلوكيات الأفراد والأعوان تتداخل معها القيود الرسمية.

ومن التعاريف الهامة والدالة على ضبط مفهوم المؤسسات إضافة إلى ما جاء به North تعريف لـ Jepperson سنة 1991 الذي عرفها على أنها "برامج أو قواعد منظمة مبنية اجتماعيا وبعاد تشكلها بشكل روتني، وتعمل كركائز مقيدة نسبيا، وهي عبارة عن الاستراتيجية النظرية التي تسعى إلى تطبيق وتطوير الأساليب التي تمكن من تفسير ودراسة المؤثرات التي تشكل المؤسسات والممارسات داخلها" (Jepperson, Ronald. P.143).

أما بالنسبة لـ AOKI سنة 2001 على "أنها توازن بين كل استراتيجيات الوكلاء المشاركين في نفس اللعبة" (Aoki Masahiko, 2001. P 560).

وتقوم المؤسسات بدورين متناقضين الأول مقيد والثاني محرر، أما عن الأول فهي تعمل إلى حد ما على تقييد سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين من خلال عمليات الضبط والرقابة و فرضها لبعض القوانين ومن ناحية أخرى هي تسمح بتطوير نشاط المعاملات من خلال التحسين من مناخ الاعمال و تحفيز المؤسسات الاقتصادية على العمل في ظروف احسن من خلال التركيز على احترام حقوق الملكية حيث ان الدراسات الأولى في هذا المجال كانت من نصيب كل من North و Alchian De Demisetz، انصب اهتمامهم على التطور الرسمي لحقوق الملكية ومعرفة أثر الأداء المؤسساتي عليها، أي أن حقوق الملكية مطبقة من طرف المؤسسات وتكون هي الضامنة لها في نفس الوقت<sup>1</sup>، بمعنى أنه إضافة إلى العوامل المحددة للنمو الاقتصادي والمتمثلة في: الموارد، التكنولوجيا والأفراد يضيف هذا التحليل معرفة علاقة نوعية المؤسسات (Qualité des institutions) بالتنمية ويحلل لذلك نوعية وشكل المؤسسات حسب القنوات وحسب الحكومات ومدى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية وتطرق North في نفس السياق إلى دور مستوى ونوعية كفاءة المؤسسات في التأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أي أن المؤسسات الاقتصادية هي المطبقة لحقوق الملكية وحقوق التعاقد تضم كل العلاقات الاقتصادية التابعة في العمليات الإنتاجية، التبادلات والتوزيع، ومن جهتها المؤسسات السياسية هي التي تحدد هيكل

الدولة والمسار السياسي، وهي المسؤولة عن السهر على احترام القواعد والقوانين من أجل الأداء الجيد للإنتاج والتبادل. (Alchian Armen, Demsetz Harald.1972. 777)

## 2.1. تحليل نوعية الاداء المؤسساتي عند Douglass North

التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بمصطلح المؤسسات قادنا في النهاية إلى وجود نوعين من المؤسسات، مؤسسات اقتصادية تمثل حقوق الملكية وحقوق التعاقد ومؤسسات سياسية تحدد هيكل الدولة وضوابط القرارات السياسية (Procédures).

وقد تم إسناد المؤسسات السياسية إلى مصطلح الحوكمة « La Gouvernance » من منظور السلوك الذي يمكن أن يتصف به المسيرين، لذلك فإن اعتماد تعريف North للمؤسسات هو المناسب أي مجموعة "قواعد اللعبة التسييرية لمؤسسة ما" أو "مجموع القواعد الخاصة بمجتمع ما في دولة ما" لذلك فإن هذا المنظور يشمل تصميمًا مؤسسيًا بحثًا لتحليل مسيري المؤسسات الحكومية وفي تعريف آخر North للمؤسسات "أنها مجموعة القيود التي أنشأت من طرف أفراد قاموا بهيكلية التفاعلات الفردية، هذه القيود يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية تنظم سلوك الأفراد وحصر السلوكيات الانتهازية المضرة بالمجتمع". (North Douglass.1981. pp 609-624).

في حالة ما إذا كانت غير رسمية فإن هذه القواعد تقوم بفرض بعض العقوبات على الممارسات المحرمة، أما إذا كانت رسمية توضع مجموعة من التوجهات تفرض عقوبات بممارستها لنوع من السلطة على الأفراد. وتبعًا لهذا التحليل توصل North إلى أن المؤسسات ليست مجرد حل للمشاكل الاقتصادية وإنما ارتكازها وإخضاعها للسلطة هو المؤثر الأساسي على تنميتها وتطويرها لذلك أصبحت إشكالية ممارسة المسيرين لمسؤولياتهم وسلطاتهم بفعالية هو حسن تسيير الموارد كمطلب أساسي في التحليل الاقتصادي للمؤسسات، وأن سلوك المسيرين السياسيين كسلطات تقديرية أصبح المفتاح الأساسي لتحليل التنمية المؤسساتية والاقتصادية خاصة في ظل الاقتصاديات الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

حيث أشارت العديد من الدراسات أمثال دراسة Labaronne سنة 1998 إلى أهمية المسيرين الخواص والحكوميون في تحقيق التنمية الاقتصادية والتحسين من نوعية الأداء المؤسساتي لدول النامية في مراحلها الانتقالية (Labaronne Daniel, 1998. P.671).

وفي دراسات أخرى لـ Acemoglu وآخرون سنة 2005، حيث استعان هؤلاء بالعديد من المقاربات واثبتوا أن فشل وتوقف مسار الانتقال نحو اقتصاد السوق ونحو أنظمة ديمقراطية دقيقة سبب مقاومة المسيرين للتحوّل المؤسساتي الذي يستدعيه الانتقال الصحيح (Acemoglu Daron, Root causes, 2005).

P464) وهؤلاء يمثلون أقلية من المجتمع يتحكمون في المؤسسات الثلاثة المسيطرة على الدولة والمجتمع وهي: السياسة، الجيش والاقتصاد، وهي الفئة الأكثر امتلاكاً للمعلومة في المجتمع لامتلاكها كل قنوات الحصول على المعلومة وجمعها وتوزيعها، مما يمنحهم العديد من الامتيازات للتحكم في مداخل الدولة في ظل غياب ميكانيزمات مراقبة فعالة.

## 2. مناخ الاستثمار

للاستثمار دور حيوي في تقرير البناء و تراكم الرأسمالي للدول لما يقدمه من مصادر و تمويلية مهمة محفزة على إنشاء المؤسسات و تساهم في البناء المؤسسي لمختلف القطاعات و نقصد به الأوضاع المؤثرة في اتجاهات تدفق رأسمالي و توظيفه، كالأوضاع السياسية، التوجهات الاقتصادية ودرجة الانفتاح التجارية والأنظمة القانونية والإدارية<sup>1</sup> أذن هو مجموعة الشروط و الظروف المناسبة لاستخدام المتاح من المواد المالية في استخدامات هادفة ومربحة و إنما في ظل وضوح القوانين وتوازنها وثباتها على مبدأ حماية المستثمر مع الاخذ بعين الاعتبار طبيعة الأسواق و امكانياتها ومستوى احتواءها على عناصر مناخ الاستثمار الأساسية التي تمكن المستثمر من الاستفادة من القوى والقدرات التنافسية(عبد المالك لخضر، شيخ يحيى، شيخي مليكة، 2021، ص72) .

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD " الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل، وتعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان المقيم في أحد الاقتصاديات في أحد المشروعات المقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر"(قدي عبد المجيد، 2002، ص24).

أما منظمة التعاون المشتركة للتنمية الاقتصادية فقد عرفته على أنه "الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة" (OCDE.1999. p7).

وحسب صندوق النقد الدولي يعتبر "الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في دولة أخرى، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر في المؤسسة وتمتعه بدرجة كبيرة من السلطة في إدارة المؤسسة".

في دراسة لـ Jun وSingh سنة 1995 تم التطرق إلى بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث استخدم الباحثان تحليلات تطبيقية لعدد من المؤشرات منها:

الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة (Singh H, and Jun W. 1995.P 408). وتوصل الباحثان إلى تأثير الاستقرار السياسي على أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي وأن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة Katiakilidis سنة 1997 التي طبقت على كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، أمريكا، اليابان، لدراسة العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول والتي شملت التضخم، الناتج الحقيقي، التغيير في الأجور الأسمية والفقير في سعر الصرف (Katiakilidis C.P. p375. 389).

وقد حددت بعض الدراسات أمثال Tcha و Yang Groene Wold سنة 2000 أن من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الاستثمار المحلي والميزان التجاري، إضافة إلى حجم التجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي، أنماط الصناعة في البلد المضيف، تكاليف الأجور المحققة ومعدلات التضخم. وحدد كل من

Bouklia and Zatl (2001) أن المحدد الأساسي للاستثمار الاجنبي المباشر هو درجة الانفتاح الاقتصادي (Young, Groene Wold. Tcha. 2000. p45.)

### 3. الدراسات السابقة والمقاربات النظرية

هناك الكثير من المقاربات التي تحدثت عن جودة الأداء المؤسسي وأثرها على المتغيرات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية المباشرة منها المقاربة الاقتصادية والسياسية.

#### 1.3. المقاربة الاقتصادية L'approche économique

لقد تطرقت نظرية فعالية المؤسسات Théorie de L'efficience des institutions، إلى فكرة هامة ألا وهي أن المجتمع نفسه هو الذي عليه ان يختار المؤسسات الاقتصادية الفعالة، مؤسسات يمكنها ان ترفع من المردود الكلي للدولة ويكون بذلك توزيع الثروات من قبلها مستقل عن السلطة السياسية.

ارتكزت هذه النظرية على أفكار Coase التي جاء بها سنة 1960 باعتقاده أنه في البلد الواحد تتواجد مؤسسات اقتصادية تسيء للبعض ومربحة للبعض الآخر، ومع ذلك يمكن ان تكون هناك فرصة إيجاد أو خلق مؤسسات اقتصادية فعالة تعود بالنفع على الجميع في نفس الوقت أي في إطار البحث عن هذه

المؤسسات الكفوة تتواجد أخرى عكسها تماما بمعنى وجود مؤسسات غير قادرة على تعظيم المداخل لجميع أفراد المجتمع (Coase Ronald, 1960.P1).

وفي مقاربة اقتصادية أخرى مفسرة لنوعية المؤسسات تلك التي جاء بها Demsetz في أعماله سنة 1997 والذي أكد على ضرورة وجود قانون لحماية الملكيات الخاصة للأراضي الذي ظهر مع زيادة الندرة في الأراضي فرأى أنه من الأحسن أن يكون هناك قانون موحد يطبق على جميع الملكيات الخاصة بنفس الطريقة ويكون خيار اقتصادي مبني على أساس المقارنة بين التكلفة والربح المحققان من وراء خلق هذه المؤسسات. رغم وضوح أفكار هذه المقاربة ولكن لها حدود لا بد من الإشارة لها

إذا كانت النظرية المفسرة لنوعية المؤسسات صحيحة معناه أنه يمكن لأي بلد اختيار المؤسسات الفعالة والمربحة التي تمكنه من تعظيم العائد الوطني، وعليه فإن اختلاف الكفاءة الاقتصادية بين الدول لا يرجع إلى نوعية مؤسساتها، وهو ما ينفي العديد من الدراسات الميدانية التي توصلت إلى أن المؤسسات في الدول هو العامل الجوهرى لاختلاف تقدم الدول في مداخلها ونموها الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك واجهت هذه المقاربة العديد من المشاكل أهمها أنه في الواقع اختيار مؤسسات حقوق الملكية في الدول يتطلب الاختيار الجماعي، لذلك فإنه يحتاج إلى إجراء المفاوضات الجماعية لاتخاذ القرار وفي هذه الحالة فإنه من المرجح أن تنشأ مشاكل متعلقة برغبة بعض أفراد المجتمع في الاستفادة من المكاسب دون تحمل تكاليف الإصلاح المؤسساتي وتلك من المشاكل التي لم يتم إيجاد حلول جذرية وواضحة لها، مما جعل من الصعب العمل بتطبيق المقاربة الاقتصادية لنوعية المؤسسات، أو ما يعرف بالنهج الاقتصادي للمؤسسات.

إن التفاوض حول إنشاء أو أي تغيير مؤسساتي في بلد ما يؤدي إلى انقسام التفاوض إلى اتجاهين، اتجاه يمثل الدولة والآخر يمثل الشعب، دون معرفة مدى قوة التفاوض هل هي للشعب أم للدولة. يؤكد Porta وآخرون سنة 1997 في نفس السياق أن مستوى الثقة له علاقة إيجابية مع احترام قوانين الملكية والقوانين المدنية ومستوى الثقة متوقف على طبيعة العلاقة بين المؤسسات المسؤولة والأنظمة الوطنية (Sindzingre Alice, 2006) ووفقا لـ Putman فإن الحوكمة الرشيدة تساهم في رفع ثقة الأجانب وتسهل إلى حد كبير في دخول رؤوس الأموال الأجنبية مما يوفر السلع والخدمات وإنشاء مؤسسات فعالة تنمي الاقتصاد.

ولهذا ظهرت مقاربات أخرى ربما تكون أكثر تفسيراً لنوعية المؤسسات.

### 2.3. المقاربات السياسية المفسرة لنوعية المؤسسات

حسب المقاربة السياسية فإن إنشاء مؤسسات سوأء كانت اقتصادية أو سياسية لا تتم من طرف الأغلبية الساحقة للمجتمع وإنما من طرف أفراد يملكون السلطة السياسية في فترة معينة تحركهم المصالح الشخصية أي تحقيق المنافع الفردية من وراء تلك المؤسسات، بمعنى ان الفئة التي تملك السلطة تعمل

على تعظيم أرباحها ومداخلها الشخصية وتقوية نفوذها السياسي باستخدام تلك المؤسسات ولا ينعكس ذلك بالضرورة على بقية أفراد المجتمع.

كان North أول من تطرق إلى هذه النظرية في بحثه "A Neoclassical theory of the state"، النظرية النيو كلاسيكية للدولة سنة 1981، اعتبر أنه من العدل إعادة نمذجة الأفراد الذين يسيطرون على السلطة وكل الأعوان الاقتصاديين الذين يعملون على تدقيق مصالحهم الشخصية وملاحقتهم، واعتمادا على ما جاء به North في بحثه ان تكاليف القيام بالمعاملات والتبادلات هي أساس وجوه الاختلاف بين المؤسسات (IRDC, 2006). فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية حيث تساعد صناعات القرار السياسي وتمكنهم من تدقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب لأغراضهم الشخصية وتعظم أرباح المؤسسات بالرفع من دخولها لصالح كل المجتمع.

وفي رأي آخر لـ "Roe" 1994 أن آليات الرقابة والحوافز الخاصة بالمديرين تكون أكثر فعالية في البلدان التي تكون أو تتحرك بعيدا عن الإيديولوجية الديمقراطية وأن هذا النوع من الدول يعمل على الحماية المفرطة للموظفين ولن يؤدي ذلك إلى خلق المزيد من القيمة من طرف المديرين وسعيهم نحو الرفع من كفاءة وفعالية المؤسسات وهي لا تشجع كذلك على تنافسية الأسواق بل تشجع على السلوكيات المحبطة. أما الدول التي تعتمد على الإلهام الليبرالي، فإن آليات السيطرة على السلوك الانتهازي للمديرين يكون مؤمن عليها أفضل، إضافة إلى حسن ضمان مراقبة السلوكيات الانتهازية لأصحاب المصالح والسلوكيات التقديرية للسياسيين ضمن إجراءات معينة تتخذ ضدهم.

وقد انتقد بحث Roe من الطرف العديد من الذين حاولوا إبراز أن النظام السياسي الديمقراطي يمكن أن يكون مشجع لنجاح اقتصاد السوق في إطار خلق تنافسية في الأسواق وحماية أفضل لحقوق المالكين (Mark j Roe , 2004).

وفي إطار المقارنة في بعض الأبحاث لـ Acemoglu, Robinson, Johson بين دول PAM وPECO وقد وجدوا صعوبة في تحديد الأنظمة السياسية وطبيعتها في هذه الدول خاصة في سنوات 1980، حيث أن حجم الخصخصة الصناعية في PECO كبيرة ولا تقارن بمستواها في دول PAM بمعنى أن هناك دفع واضح في دول PECO لضرورة تجسيد آليات الخصخصة في السوق من قبل المساهمين في PECO على خلاف دول (PAM(Labaronne . 1997- 689 -PP 671)، التي لا يستطيع الأعوان الاقتصاديين بها دفع السلطة للقيام بذلك أملا في إطار قانوني يحمي مصالحهم.

إضافة إلى أن تجسيد أو تطبيق الخصخصة في القطاع المالي والمصرفي عرف تطورا ملحوظا ودفعيا قويا في PECO لخلاف دول PAM ومطالبة السياسيين بضرورة حماية مصالحهم لضمان وضع قوانين جديدة تمنع أي اعتداء من طرف الدولة (Labaronne, 2002. p 205—).

رغم الترابط الموجود بين المقاربات هذا لا يمنع من وجود خصوصية لكل منها متعلقة بالميكانيزمات الخاصة المفسرة لاختلاف نوعية المؤسسات والأداء المؤسساتي بين مختلف الدول.



## المحور الثاني تنافسية الدول العربية من منظور مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال في ظل تأثير الحوكمة الرشيدة.

هناك العديد من الحوافز التي تتحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتهم حتى المستثمرين المحليين وتتضمن هذه الحوافز: السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي، الدرجة الانفتاح الاقتصادي، ووجود هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر ولا يعطي المزايا لسياسة التمويل بالعجز، فضلا عن أهمية وجود استثمارات حكومية في البنى الأساسية التي تسهل العملية الاستثمارية، اضافة الى تمتع البلد بالاستقرار السياسي. (محمد بن علي المسلم. 2001، ص12).

تسعى الدول العربية إلى تحسين قدر الإمكان من مناخها الاستثماري لإدراكها أن تحسين البيئة الاستثمارية هي عملية مستمرة ترتبط بالتطوير المستمر للبيئة التشريعية و الإجرائية و المؤسسية لسد الفجوة القائمة بين إمكانات الجذب التي تملكها الدول العربية وبين التدفقات الاستثمارية الفعلية الواردة إليها في ظل ما تعانيه من نقص أو قلة في الموارد المحلية لاستكمال برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الزيادة في معدل النمو الاقتصادي و توسيع القاعدة الإنتاجية و توسيع استهدافها التصدير لتحقيق التنافسية، فحسب مؤثر التنافسية العالمية ل 2019 فقد احتلت بعض الدول العربية مراتب متقدمة و الجدول التالي يوضح ذلك.

### الجدول رقم 01: ترتيب الدول العربية في مؤثر التنافسية العالمية لسنة 2019-2020.

الترتيب	الدولة	مؤشر الترتيب من بين 142 دولة		التغير في الترتيب
		2020	2019	
1	الإمارات	27	25	2
2	قطر	30	29	1
3	السعودية	39	36	3
4	البحرين	45	50	5-
5	الكويت	46	54	8-
6	عمان	53	74	7
7	الأردن	70	73	3-
8	المغرب	75	75	0
9	تونس	87	87	0

10	الجزائر	3.96	89	92	3-
11	مصر	3.95	93	94	1-
12	لبنان	3.88	88	80	8
13	موريتانيا	3.85	134	131	3
14	اليمن	3.2	140	139	1

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2019/2020 وبحوث ضمان الاستثمار.

حافظت دولة الإمارات على مكانتها ضمن أفضل عشر دول تنافسية في العالم خلال العام 2020، متقدمة على دول مثل الولايات المتحدة، وإيرلندا، وفنلندا، ولوكسمبورج، وألمانيا، والمملكة المتحدة، لتظل بذلك دولة الإمارات هي الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في حجز موقعها ضمن نادي العشر الكبار في تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، وذلك لأربع سنوات متتالية، منذ انضمامها لقائمة العشر الأوائل في العام 2017.

وسجلت الدولة تقدماً في محورين من المحاور الرئيسية الأربعة، وهما محور الأداء الاقتصادي، والذي صعدت فيه الدولة إلى المركز الرابع عالمياً، ومحور البنية التحتية الذي تقدمت فيه الدولة 5 مرات، بينما حلت في المرتبة الثالثة عالمياً في محور الكفاءة الحكومية والمرتبة السابعة عالمياً في محور كفاءة الأعمال، وذلك بفضل تحسينات وتقوية الأطر المؤسسية والجهود المبذولة في تحسين كفاءة الأسواق إضافة إلى تميز قطر عن الدول الأخرى في تحسين المتطلبات والمؤشرات الأساسية وعوامل الابتكار والتطور كما حققت كل من الجزائر والأردن تراجعاً مهماً في مراتبها بسبب الازمات الاقتصادية والسياسية التي تمر بها والتي اثر على مستوى اداء مؤسساتها وبالتالي ترتيبها في مؤشرات التنافسية العالمية.

### 1. تقييم مناخ تأدية الأعمال في الدول العربية

أصبحت الدول العربية تدرك أن تحسن بيئة الأعمال هي عملية مستمرة ومتناسقة، ترتبط بالتنظيم المتواصل للبيئة التشريعية والمؤسسية ككل على أسس تراعي فيها التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية، وتساعد صناع القرار ووضع السياسات والقوانين على المستويين العام والخاص في اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتحسين مناخ تأدية الأعمال لسد الفجوة القائمة بين إمكانيات الجذب التي تملكها دول المنطقة العربية وبين التدفقات المالية الفعلية الواردة إليها محلياً وأجنبياً وذلك بتعزيز الشفافية والإجراءات المسهلة وتأييد نظم العمل المؤسسي المحفز خدمة لخطط التنمية الاقتصادية المعتمدة والعمل أكثر على الاستفادة من الفرص والإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك. ولقد أحدثت الكثير من الدول العربية مرونة في الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمارات خاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات إضافة إلى

عمليات الخوصصة المتتالية والمشاركة لتلك الخدمات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأعمال والاستثمارات فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز العشرة الأولى عربيا لأنها الأكثر صرامة في تطبيق القواعد والقوانين وحرصها الشديد على توفير المناخ الاستثماري الجيد لكل المستثمرين، وذلك بتطبيق العديد من الإصلاحات التي تخدم مصالح المساهمين والمستثمرين وتحسين من الأداء الاقتصادي والمؤسسي معا.

## 2. تدفق الاستثمارات لأجنبية المباشرة إلى الدول العربية

لقد اتخذت العديد من الدول العربية مرونة في الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في مجال الخدمات المالية العقارية والاتصالات (OCDE, 2008) إضافة إلى خوصصة تلك الخدمات لجذب أكبر تدفق ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات، و قد كان لتواصل الارتفاع في أسعار النفط احد أسباب جذب المزيد من التدفقات خاصة تلك المتعلقة بنفس القطاع أو الخدمات و الصناعات المتعلقة به كالغاز الطبيعي.

وقد احتلت دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية كأكبر مستثمر في الدول العربية من واقع الإحصاءات المرصودة في قاعدة بيانات الاونكتاد، وتوزعت هذه الاستثمارات بنسب مختلفة بين الدول النفطية وغير النفطية بالنسبة للتدفقات الرأسمالية. والجدول التالي يوضح إجمالي الاستثمارات بالمليون دولار في إجمالي الدول العربي

جدول رقم 02: إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية (المليون دولار):

الدول المستقبلية	عدد المشاريع	الدول المستقبلية	عدد المشاريع
الامارات	445	الكويت	26
مصر	440	الجزائر	24
السعودية	134	العراق	13
المغرب	111	لبنان	12
سلطنة عمان	61	جيبوتي	3
تونس	31	فلسطين	3
البحرين	29	السودان	2
قطر	28	موريتانيا	2
الأردن	26	ليبيا	2
<b>الإجمالي</b>	<b>1092</b>		

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، تقرير سنة 2019. مثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية في عام 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليار دولار من الاستثمارات المعلنة، في حين واصلت الامارات تصدرها لاهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة من حيث عدد المشاريع بعدد 445 مشروع.

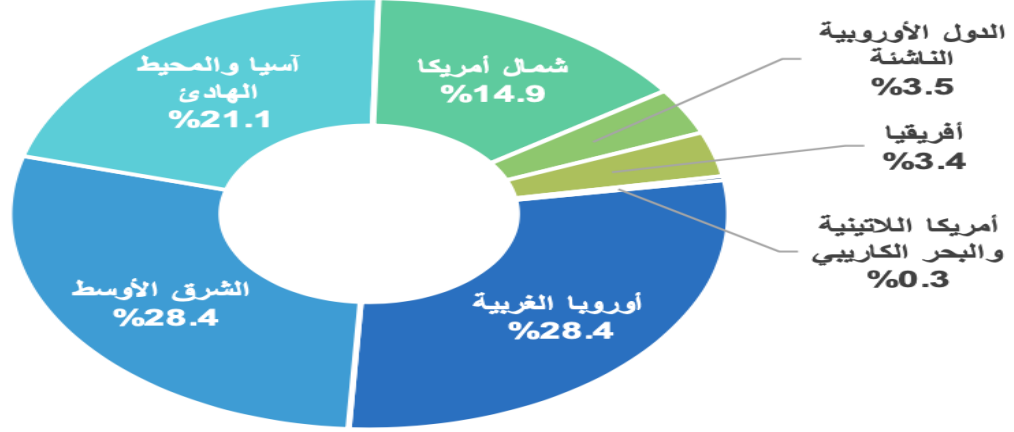
الجدول رقم 03: التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019.

الدول	التكلفة (مليون دولار)	نسبة التغير	نسبة من الإجمالي
مصر	13.715	7	23
الامارات	13.557	14	21
السعودية	12.527	19-	20
سلطنة عمان	3.647	81-	6
المغرب	3.069	33-	5
تونس	2.519	352	4
الجزائر	2.316	75-	4
الأردن	2.290	478	4
العراق	2.117	48-	4
قطر	1.581	194	3
البحرين	1.051	26-	1
الكويت	695	94	1
أخرى	1126	26-	1
الإجمالي	60208	26-	2

Source: 9world investment report 201 CNUCED, Source:

رغم ارتفاع عدد المشاريع الواردة الى المنطقة العربية بنسبة 24% الى 1092 مشروع في عام 2019، الا ان التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع قد انخفضت بنسبة 27% الى 6021 مليار دولار. وقد جاء قطاع العقار الأول من حيث التكلفة الاستثمارية في سنة 2019 بقيمة بلغت 8.97 مليار دولار ونسبة 15% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المعلن عنها في المنطقة العربية، انخفاض تكلفة المشاريع الاستثمارية دليل على تحسن مناخ الاعمال وهذا ما يشير اليه مؤشر البنك الدولي لتأدية الاعمال.

شكل رقم 01: الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الاستثمارية.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على

الصادرات.

### 3. مؤشرات تأدية الاعمال والاستثمار في الدول العربية

واصلت الدول العربية تقدمها بقوة في مجال اصلاح بيئة الاعمال على الرغم من الفوارق الإقليمية في ظل استمرار تفوق دول مجلس التعاون الخليجي خاصة في لوائح الاستثمار في مقدمتها الامارات والسعودية، اما عن باقي الدول فقد شكل عدم الاستقرار السياسي والأمني العائق الأكبر في احباط جهود الإصلاح خاصة مكافحة الفساد، وفي ذات السياق فقد سهلت الكويت بدء نشاط الاعمال من خلال من خلال دمج إجراءات الحصول على التراخيص التجاري وتبسيط تسجيل الشركة عبر الانترنت في تونس خفضت الرسوم والامتيازات لتقليص رسوم تأسيس الشركات.

إن وجود نظام قضائي فعال وكفى للتعامل مع الشركات خاصة المتعثرة يساعد اصحاب الشركات الجديد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته ويقيس مؤشر نفاذ العقود التجارية مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية. وتعتبر الدول العربية معنية كذلك بقياس هذا المؤشر والجدول التالي يوضح ترتيبها العالمي لسنوات 2018 و2019.

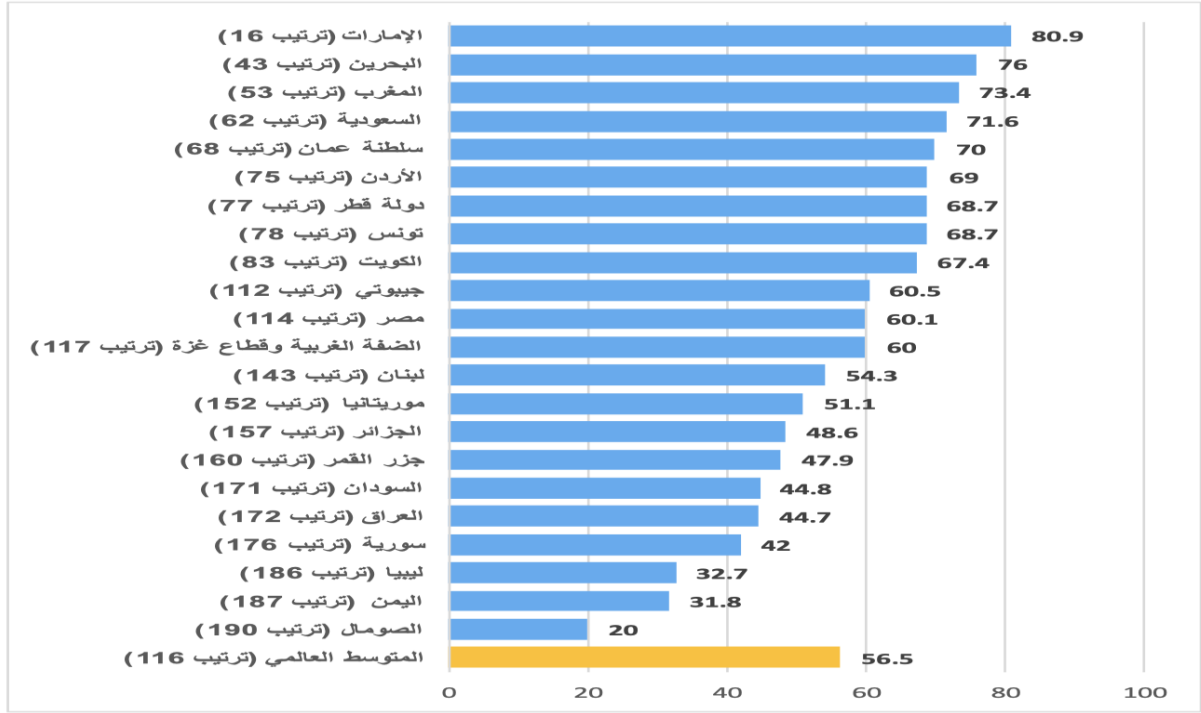
جدول رقم 04: ترتيب الدول العربية التي تستهل إجراءات أنفاذ العقود.

الإجراءات حسب عدد الخطوات				الوقت بالأيام			
الأكثر عددا		الأقل عددا		الأكثر بطء		الأكثر سرعة	
50	الكويت	36	اليمن	721	لبنان	370	موريتانيا
51	عمان	37	لبنان	810	السودان	506	جزرا لقمر
51	العراق	38	الأردن	872	سورية	510	المغرب
53	السودان	32	تونس	1010	مصر	520	العراق
55	سورية	40	المغرب	1225	جيبوتي	520	اليمن

مصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان على الصادرات لبيئة الأعمال الدول العربية 2019  
يلاحظ من الجدول إن كل من مصر وسوريا تعتبر من الدول الأكثر بطء في إجراءات انفاذ العقود وهذا بالفعل ما يؤكد قلة تدفق الاستثمارات الآتية اليها ولقد احتلت كل من اليمن ولبنان دول أحسن من لغيرها من حيث قلة عدد الإجراءات مقارنة بالسودان وسوريا 55 إجراء.

إما فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة الأعمال وقد احتلت دول المجلس التعاون الخليجي المراكز 10 الاولى عربيا لأنها الأكثر صرامة في تطبيق قواعد حوكمة الشركات وحرصها الشديد على توفير مناخ استثماري جيد لكل المستثمرين وذلك تطبيقا للعديد من الإصلاحات التي تخدم مصالح المساهمين والمستثمرين وتحسن من أداء الاقتصاد والمؤسساتي معا. حيث احتلت الامارات المرتبة الأولى تليها دولة البحرين في المرتبة الثانية والمغرب في المرتبة الثالثة. أدرج التقرير، السعودية، وهي أكبر اقتصاد عربي، في المرتبة الرابعة بين الدول العربية، بينما جاءت في المركز 62 عالمياً، أما سلطنة عمان، فقد جاءت في المركز الخامس عربياً، وتبعها الأردن التي حلت في الترتيب، وتلتها قطر سابعاً عربياً، وفي المرتبة الثامنة عربياً، جاءت تونس الكويت بترتيب عالمي يبلغ 83، بينما جاءت جيبوتي في المرتبة العاشرة عربياً.

الشكل رقم 02: ترتيب الدول العربية في مؤشر تأدية الاعمال.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2020، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات.

أما عن مؤشر الحصول على الائتمان يعد ذو أهمية هو الآخر في جذب التدفقات الرأسمالية خاصة في ظل غياب أسواق المال وعدم اكتمال نضجها في عدد من دول المنطقة لذلك فان التمكن من تأسيس المشاريع وتوسيع عمليات التسويقية في حاجة إلى تمويل مصرفي والذي من شأن الإجراءات المتعلقة به إن تؤثر على قرارات دخول الاستثمارات إلى الدول العربية وقد احتلت هذه الأخيرة فيه ترتيبا متأخرا فوق ترتيب 78 ما عدا العربية السعودية التي احتلت المرتبة 48 عالميا. الحديث عن مجال حماية المستثمر ومستوى تطبيقه في المنطقة العربية مهم مقارنة مع المناطق الأخرى لقيامها بإصلاحات قليلة في هذا المجال باستثناء المغرب الذي اعتبر البلد الوحيد في المنطقة الذي عزز سبل الحماية القانونية للمساهمين من أصحاب حصص الأقلية من خلال مطالبة الشركات بزيادة الإفصاح عن التقارير السنوية وإصدار مرسوم بمذكرة تفسيرية لقانون الشركات فيما يتعلق بنوع المعلومات الواجب توافرها في تقرير المدقق المستقل في مراجعته لمعاملات الأطراف ذات العلاقة.

وفي العالم العربي إجمالا قد تم تسجيل سبعة 7 اصطلاحات لحماية المستثمرين من عام 2005 في أربعة بلدان هي مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية وتونس حيث بدأت بتنظيم ممارسات الشركات والمعاملات الأطراف ذات العلاقة على نحو أكثر دقة عمق.

#### 4. الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل الدول العربية

تختلف الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب الدول وإمكانيات وتشريعاتها وفيما يلي البعض منها

**السعودية:** تتمتع منشآت الاستثمارات الأجنبية المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المنشآت الوطنية كنظام تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص والسكن العاملين لديه، إضافة إلى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وعدم جواز مصادرة الاستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي عادل مقابل تعويض عادل أيضاً إضافة إلى ضمان حرية انتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم

**الجزائر:** يتمتع المستثمر الأجنبي بالحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية وتطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار إضافة إلى الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية لكل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني (مجاهد سيد احمد حاج مختار خير الدين. 2019، ص28).

**سلطنة عمان:** للمستثمرين بالمشروعات حرية مباشرة النشاط الاقتصادي المرخص له وتحويل رأسمال المستورد مع الأرباح المحققة في المشروع إلى الخارج كما يستفيد المستثمر الأجنبي من تخصيص الأراضي اللازمة للمشروع بموجب حق الانتفاع أو بطريقة الإيجار لمدة طويلة وإعفاء المستثمر الأجنبي من ضريبة الدخل لمدة 5 سنوات من تاريخ إنشائها ويجوز تمديد الإعفاء لمدة واحدة. إضافة إلى إعفاءه من الرسوم الجمركية على وارداته من المعدات اللازمة لمشروعه واعفاءه من الرسوم الجمركية على المادة الأولية المستوردة لمدة 3 سنوات أيضاً.

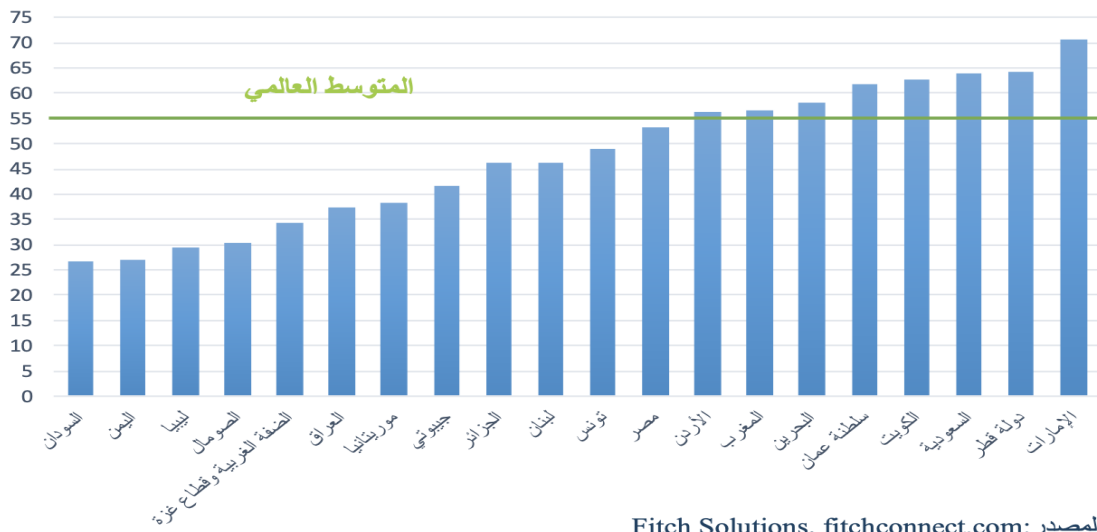
**ليبيا:** يحق لكل مستثمر مرخص بالاستثمار استيراد كافة احتياجات ومستلزمات المشروع من الخارج سواء كانت في شكل آلات أو أجهزة لازمة لتنفيذ المشروع أو مواد أولية، إعفاء السلع الموجهة لتصدير وإثاء تصديرها من ضريبة الانتاج ومن الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير كما يحق للمستثمر الاجنبي جلب العمالة الفنية الازمة لتشغيل المشروع ويسمح لهم بنحويل جزء من مرتباتهم ومكافئاتهم نحو الخارج.

ولقد أحدثت الكثير من الدول العربية مرونة في الأطر التشريعية الخاصة بالاستثمارات خاصة في مجال الخدمات المالية، العقارية والاتصالات إضافة إلى عمليات الخوصصة المتتالية والمشاركة لتلك الخدمات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأعمال والاستثمارات فيما يتعلق بترتيب الدول العربية في المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال وقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المراكز العشرة الأولى عربيا لأنها الأكثر صرامة في تطبيق القواعد والقوانين وحرصها الشديد على توفير المناخ الاستثماري الجيد لكل المستثمرين، وذلك بتطبيق العديد من الإصلاحات التي تخدم مصالح المساهمين والمستثمرين وتحسين من الأداء الاقتصادي والمؤسسي معا.



وكانت قد أكدت العديد من الدول العربية، الحاجة الملحة لتطوير إجراءات تحسين بيئة أداء الأعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات في ظل وجود العديد من الإخفاقات في السياسات الجاذبة له ولأن هذه التشريعات والقوانين هي أحد المحاور التي يجب التركيز عليها في تحسين الأداء المؤسسي عند وضع أطر مناخ الاستثمار لما أصبح للاستثمارات الأجنبية أهمية كمصدر أساسي لتمويل القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمات خاصة بالنسبة لتلك التي تعاني النقص والتهميش في ظل قلة الموارد المحلية وحاجة الدول العربية الملحة لها لاستكمال برامج التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية واستهدافها التصدير.

### شكل رقم 03: مؤشر مخاطر الدولة في الدول العربية 2020.

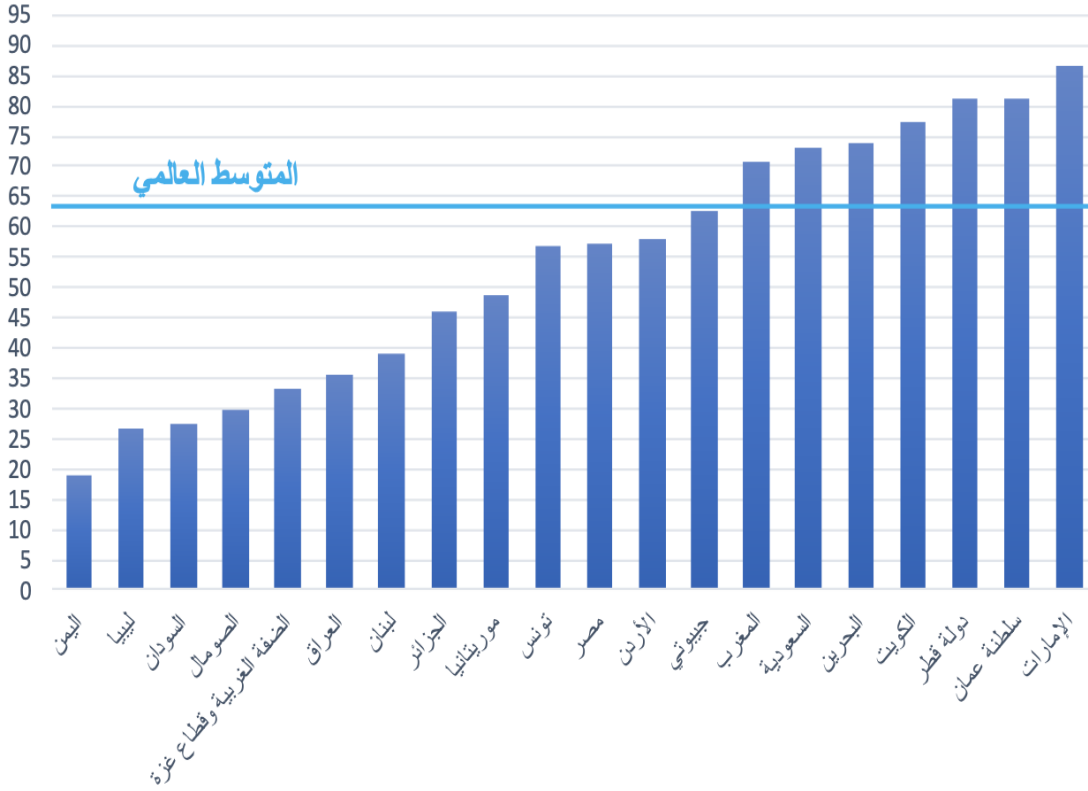


المصدر: Fitch Solutions, fitchconnect.com

إن الرفع من مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومي هي من الخطوات الأولية المهمة لتحسين مستوى خدمة الشعب لذلك يعني مؤشر فعالية الحكومة أحد المؤشرات الهامة لقياس نوعية المؤسسات من خلال تحليل جودة الخدمات العامة، مصداقية الأنظمة والقوانين وجودتها، استقلالية عمل مؤسسات الحكومة عن كل الضغوطات السياسية، وما يلاحظ على الدول العربية هو تراجع نظرة المجتمع إزاء فعالية الحكومة في العديد من بلدان التحول العربي وغيرها في الفترة ما بين 2010 و2014 خاصة فيما يتعلق بحجم الخدمات العامة وجودتها، وجودة صياغة السياسات وتطبيقها وضعف مصداقية الحكومة وكانت قد فشلت الدول العربية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وكفؤة والقدرة على تنفيذها ونيل المراكز المتدنية في مؤشر فعالية الحكومة والجودة التنظيمية، مثل ضعف كفاءة النظام الإداري وانتشار البيروقراطية المثقلة في المؤسسات العامة وارتباط هذه الخدمات بالقرارات السياسية التي تشكل ضغوطا كبيرة تحول دون استقلالية القرار إضافة إلى غياب تام لدراسات المحكمة للأسعار في

السوق وعدم وجود الإشراف الكاف على الأنظمة المصرفية والمالية والتعقيد الإداري الذي يحكم النشاط الاقتصادي.

شكل رقم 04: مؤشر المخاطر السياسية على المدى البعيد 2020.



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار للدول العربية 2020.

لقد ظهرت هذه المؤشرات عمق المشكلة الموجودة في الدول العربية والمتمثلة في عدم القدرة على اختيار الحكومات وانعدام مساءلتها ومراقبتها وتؤكد الترابط الوثيق بين أداء الحكومات ومستويات التنمية الاقتصادية المترجمة (ياسين خضري، 2014).

## الخاتمة

لقد ثبت من رصد اصدارته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2019 ان هناك العديد من جوانب التحسن في الدول العربية ككل بارتفاع المؤشر المركب لمكون المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية و السبب راجع الى ارتفاع العوائد البترولية للدول المصدرة للبترول بتوجيه الإيرادات النفطية نحو دعم برنامج الاصلاح الاقتصادي و المناخ الاستثماري و التحسن في البيئة التشريعية خاصة في جهة اصدار القوانين التي تدعم الشفافية و عدالة المنافسة، و اصبحت الشفافية هي اساس في محاكاة الاستثمارات و الإرادة القوية للقيادات العربية لمساندة اي جهود بهذا الشأن خاصة العمل بمبادئ الحوكمة الرشيدة و تكثيف الجهود المشتركة لتحقيق الامن و السلم في المنطقة.

## التوصيات

الحاجة الى إعادة دراسة النموذج الإنمائي في المنطقة العربية نحو السعي الى تحقيق النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل وتقديم الخدمات الاجتماعية.

على الدول العربية إحداث تغيرات حقيقية في الهياكل الاقتصادية من خلال تحسين صورة السلع والخدمات المنتجة بفعل اختيار الأساليب المناسبة والملائمة لظروف كل بلد مما يضمن تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل وتفعيل قطاعات التعليم والصحة والبحث العلمي.

تشجيع المبادرات الخاصة لتحسين الأداء الاقتصادي، بالتشارك مع مؤسسات الدولة في حسن تسييرها للسياسات الاقتصادية من توفر للمعلومات والقضاء على الفساد وتفعيل التكامل بين كل القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.

ضمان تكافؤ الفرص لأصحاب العمل والعاملين لحسابهم الخاص من أجل القيام بأنشطة ربحية مشروعة والابتعاد عن الأنشطة الفاسدة.

تجديد مناخ الأعمال الجيد وال جذاب للاستثمار المحلي والأجنبي بإرساء قواعد واضحة لحقوق الملكية وحرية المقاول، الأطر التشريعية والقانونية المحفزة لبناء مؤسسات مستقرة وفعالة.

ضمان شفافية المالية العامة وتعزيز مستويات الحوكمة وخضوع المسؤولين للمساءلة عن قراراتهم وأنشطتهم. وتحسين بيانات المالية العامة بتوفير البيانات الكاملة عن الوضع المالي للحكومة والإفصاح عن العمليات خارج الموازنة.

## المراجع

1. حسان خضر «جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 2004، (1-28).
2. عبد المالك لخضر شيخ يحيى، شيخي مليكة «الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي في الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا»، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 4، العدد 1، 2021.
3. قدي عبد المجيد، المؤسسات المصغرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري "الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، ابريل 2002.
4. محمد بن علي المسلم «جذب الاستثمار الأجنبي إلى دول مجلس التعاون واختيار الأسس الصحيحة»، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، أكتوبر 2001.
5. مجاهد سيد احمد حاج مختار خير الدين، "الإصلاحات الجبائية وأثرها على الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 1، العدد 2، 2019، (11-32).
6. ياسين خضري، "خريطة المؤشرات الدولية والمحليين للحوكمة الرشيدية ومكافحة الفساد"، مركز العقد الاجتماعي 2014
7. تقرير التنافسية العالمية 2020/2019 وبحوث ضمان الاستثمار.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والائتمان على الصادرات، تقرير سنة 2019.

1. Acemoglu Daron, Root causes, (2005). Institutions as A Foundatal Cause of Cause of Long Run Growth, Finance Development. Vol 01. 385.472.
2. Alchian Armen, Demsetz Harald. (1972). Production, Information costs and Economic "organization", the American Economic Review. Vol 62. 777-795
3. Aoki Masahiko, (2001). "Toward a comparative institutional analysis", Cambridge: MIT press ISBN: 9780262011877. Abstract from. MIT press.
4. Coase Ronald. (1960). "the problem of social cost", Journal of Law and Economic Vol 3. .
5. CNUCED, world investment report 201 5.
6. Fonds International de développement agricole, (1999). « La bonne gouvernance : Une mise au point. »
7. IRDC, (2006), Institut de recherche pour le développement, Paris. "économique et transition
8. Jepperson Ronald, "Institutions Effects, and Institutionalism in Powell" of Chicago press U.S.A. 143. 163
9. Katiakilidis C. P, " Macroeconomic environment and foreign direct Investment" Flow- Unem.
10. Labaronne ( 1997). « Les lecteurs de la privatisation en Europe L - 671. Vol 108.économie politique' Revue d.enracinement des managers »'de la stratégie d 689.

Les lecteurs de la privatisation en Europe de l'Est : une "11.Labaronne Daniel, (1998).  
, Revue d'économie politique, "conséquence de la stratégie d'enracinement des managers  
Vol. 108.

une question de marchandage politico : EST'12.Labaronne, (2002), « Les privatisations a L  
VOL 33.. OUEST-économique » Revue d'études comparatives EST

.13.Mark j Roe,( 2004) " The institutions of corporate governance " Discussions Paper No  
488. Harvard Law school combridge, MA 02138.

est-elle une :14.Nicolas Meisel, Jacques Ould Aoudia. (2007). « Bonne Gouvernance  
Document de travail, Agence française de ,«Bonne Stratégie de Développement ?  
développement Numéro58. 1-67.  
CNRS, Paris, " Institutions, Développement et pauvreté "15.Sindzingre Alice, (2006),  
Document de Travail, Juillet.

L'efficience institutionnelle et " (2004) 16.Silvio Borner, Franck Bodmer, Markus Kobler,  
pp1- .ses déterminants, le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique  
.108/Revue : Economie et Management, Paris, OCDE ISBN : 92- 64106. 44- 08

some new evidence of determination of foreign direct "17.Singh H, and Jun W. (1995).  
, World Bank, Working paper. 407 - 451"investment in developing countries  
The Determinants Of Foreign Direct "18.Young, Groene Wold and Tcha, (2000).  
, The Economic record, V76."Investment In Australia  
19.OCDE, (1999). « Third Edition Of Detailed Benchmark Foreign Direct Investment”.  
Paris.

20.OCDE, Renforcer l'investissement et la compétitive dans les pays arabe.Dr. Alexander  
Bohmer, Atelier sur la stratégie de compétitivité et du development du secteur prive 10 et  
11 Avril 2008 Tunis